جامعة السلطان قابوس
مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

Sultan Qaboos University
Journal of Arts & Social Sciences

واقع ممارسات المجالس البرلمانية في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان (من وجهة نظر أعضاء مجلس عمان)

خلف بن مرهون بن خلف العبري
أستاذ السياسات التربوية المساعد
الأصول والإدارة التربوية
كلية التربية
جامعة السلطان قابوس
kabri@squ.edu.om

بدرية بنت راشد بن علي الهادي
رئيس قسم تطوير
وتمهين الأداء المدرسي
وزارة التربية والتعليم
Badriya.Al-Haadi@moe.om

محمد عبد الحميد لاشين
أستاذة الإدارة التربوية المشارك
الأصول والإدارة التربوية
كلية التربية
جامعة السلطان قابوس
lashin@squ.edu.om

نسرين صالح محمد صلاح الدين
أستاذة الإدارة التربوية المساعدة
الأصول والإدارة التربوية
كلية التربية
جامعة السلطان قابوس
nesren@squ.edu.om

تاريخ الاستلام: ٢٠١٩/٠٦/٢٧
تاريخ القبول للنشر: ٢٠١٩/١٠/١٨

واقع ممارسات المجالس البرلمانية في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان (من وجهة نظر أعضاء مجلس عمان)

خلف العبري، بدرية الهادي، محمد عبد الحميد، نسرين صالح

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع ممارسات المجالس البرلمانية في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان من وجهة نظر أعضاء مجلس عمان (مجلس الدولة والشورى)، وبيان آليات المشاركة البرلمانية في صنع السياسة التعليمية، والتوصل إلى عدد من المقترحات لتطوير تلك الممارسات. وتكونت عينة الدراسة من (٤٢) عضوًا من أعضاء مجلس عمان، واستخدمت المنهج الوصفي لملاءمته لأهداف وطبيعة الدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام استبانة مكونة من (٦٨) فقرة موزعة على ثلاثة محاور(واقع الممارسة، آليات الممارسة، والمقترحات التطويرية)، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أهمية تطوير ممارسات المجالس البرلمانية في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان من وجهة نظر أعضاء مجلس عمان، ومنح مزيد من الصلاحيات لأعضاء المجلس لزيادة مساهماتهم في صنع السياسات التعليمية، وأوصت الدراسة بإشراك فئات المجتمع المختلفة في صنع السياسات التعليمية جنباً إلى جنب مع المجالس البرلمانية.

الكلمات المفتاحية: السياسة التعليمية، صنع السياسة التعليمية، المجالس البرلمانية، مجلس عمان.

The Reality of the Practices of Parliamentary Councils in the Educational Policy Making in Sultanate of Oman (From The Viewpoint of Oman's Council Members)

Khalaf Al Abr, Badriya.Al-Haadi, Mohammed Lashin And Nisreen Salah El-Din

Abstract:

This study aimed to identify the reality of the practices of the Parliamentary Councils in making educational policy in the Sultanate of Oman from the point of view of the members of the Council of State and the Shura Council. It also focused on the mechanisms of parliamentary participation in educational policymaking, ending up with suggesting a number of proposals for the development of such practices. The sample of the study consisted of 42 members of the Oman Council. The descriptive approach was used as it suits the objectives and the nature of the study. To achieve the objectives of the study, a questionnaire was used, consisting of 68 items divided into three focuses of the study (practice, practice mechanisms and developmental proposals). The study found that there is a need for importance developing the practices of the Parliamentary Councils in making education policy in the Sultanate of Oman. It also reached to the conclusion that the members of the two Councils should be granted more powers to increase their contributions to education policy-making. The study recommended involving other society groups in making educational policy side by side with the role played by the Oman Council.

keywords: Educational Policy, Educational Policy Making, Parliamentary Councils, Oman Council.

تمهيد:

أولت الحكومات حول العالم اهتماما كبيرا بالتعليم؛ لكونه أحد أهم حقوق الإنسان التي تعارفت عليها المجتمعات الإنسانية، وأكدتها الأمم المتحدة منذ نشأتها، وسعت إلى أن يكون جزءا لا يتجزأ من نظامها السياسي، وحددت له المبادئ والأسس والأهداف الكفيلة بتحقيقه، وتبنت التجديد المستمر لأنظمته الداخلية، وما يشمله من مدخلات وعمليات ومخرجات وما يحيط به من بيئة تتفاعل معه، وتؤثر وتتأثر به.

وقد شهد العالم خلال العقدين الماضيين العديد من التغيرات والتحولات التي أثرت على التعليم يأتي في مقدمتها تزايد المعرفة الإنسانية والتكنولوجية، وزيادة التسابق الاقتصادي والمنافسة التقنية والتدفق العلمي والمعرفي (بغدادي، ٢٠٠٥) سارعت الدول لتنظيم العمل التربوي من خلال سن الأنظمة والتشريعات التي تحكم عمليات التربية والتعليم، وتعمل على مراجعتها باستمرار لمواكبة مستجدات العصر، وتُعنى بإنشاء المنظمات التربوية التي تعمل على تحقيق أهداف السياسات التعليمية الوطنية (الحربي، ٢٠١٨). وتعد عملية صنع السياسات التربوية من أهم متطلّبات التخطيط والنمو لجميع البلدان، كونها مرشدًا للتفكير، وموجّهة للأهداف والوسائل والإجراءات، ومصدرًا رئيسًا في الإعداد، والتنمية، والتدريب، والتعليم للمخرجات البشرية المؤهّلة في المجالات العلمية، والاجتماعية، والتربوية، والثقافية، والعسكرية، والفنية، والاقتصادية التي يحتاجها المجتمع في تحقيق الرخاء، وتدعيم النمو، والتطور في مختلف مستوياته المتعددة (الألمعي، ٢٠١٠).

وتعتبر مشاركة القوى المؤثرة في صنع تلك السياسة بكافة أنماطها وأشكالها أحد الاشتراطات التي اتفقت على مشاركتها الأنظمة العالمية، وبخاصة تلك التي أُنيط بها رسميا هذا الدور، وتُشتق أهمية هذه القوى من أهمية التعليم في إحداث التقدم والتطور الذي تنشده كافة الدول، وهذه القوى إذ تؤثر في صنع السياسة التعليمية بتلك الدول فهي بالتالي تؤثر في تقدمها وتطورها سلباً وإيجاباً (النجار، ٢٠٠٥). ويمثل البرلمان أحد أهم القوى المؤثرة في الدولة؛ حيث يتركز دوره في وضع التشريعات أو القوانين التي تعمل في إطارها المؤسسات الحكومية، كما تتولى أيضاً الإشراف على نشاط الحكومة ومتابعة أدائها بصفتها الممثلة لجماهير الشعب والمسئولة عن تحقيق مصالحه، وتعمل على نقل مطالب الشعب للحكومة باعتبارهم الممثّلين المنتخبين من شعوبهم، ويلعب البرلمانيون دوراً حاسماً في دفع عجلة التنمية (زون، وسليمان، ولبابيدي، ٢٠١٦).

وتوثق تجارب عدد من الدول المتقدمة دوراً مؤثراً للبرلمان في صنع السياسات التعليمية، فقد ساهمت المجالس البرلمانية حول العالم في إحداث تغييرات متتالية في الأنظمة التعليمية، وغيرت في كثير من جوانبها، وطالبت بالإصلاح في التربية والتعليم، وتبنت سياسات تعليمية أدت إلى الارتقاء بالأنظمة التعليمية، وتطويرها، وزادت من كفاءتها (الجعفر، ٢٠١٧).

وفي ضوء ما سبق يتضح أن المجالس البرلمانية لديها دور كبير في صنع السياسات التعليمية في دول العالم المختلفة، بل في متابعة تنفيذ هذه السياسات ومراقبتها للوصول إلى أنظمة تربوية متطورة، تسهم في تحقق التنمية المستدامة للمجتمعات.

مشكلة الدراسة

وبالنظر إلى النظام التعليمي في سلطنة عمان، يُلاحظ أن التعليم مرَّ بمراحل مختلفة واكبت مستجدات التطوير ومتطلباته، واستندت كل مرحلة منها إلى منطلقات وموجهات اشتقت من احتياجات كل مرحلة، فقد كان الاهتمام بنشر التعليم هو الهاجس الأول في بداية النهضة المباركة، لذا كان التركيز على التوسع الكمي للتعليم لضمان وصول الخدمة التعليمية إلى أبناء السلطنة كافة من خلال الخطط الخمسية (١٩٧٥ - ١٩٩٥م)، وقد تحقق هذا الإنجاز في فترة قياسية أكدته العديد من التقارير المحلية والدولية منها: التقرير الصادر عن البنك الدولي(٢٠٠١) الذي ذكر أن تطور النظام التعليمي في سلطنة عمان خلال الفترة من ١٩٧٠م إلى ٢٠٠٠م متقدم ولا يضاهيه أي تطور لأي نظام تعليمي في الدول الأخرى (مجلس التعليم، ٢٠١٤).

وصاحب ذلك الاهتمام تطوير التعليم من خلال مراجعة وتقييم مسيرة التعليم في البلاد للوقوف على جوانب القوة والضعف والعمل على تطويرها، ورسم السياسة التعليمية الكفيلة بتحقيق أهداف الدولة. وتوجه السياسات التعليمية في السلطنة من قبل جلالة السلطان، ومجلس الوزراء والمجالس المتخصصة (Al'Abri, 2015)، ومن بين هذه المجالس مجلس الدولة، ومجلس الشورى اللذان يشكلان مجلس عمان. ويعتبر مجلس عمان صيغة برلمانية يشارك من خلالها المواطنون في صنع القرارات الوطنية من خلال الأعضاء الممثلين للولايات في مجلس الشورى ومجلس الدولة (اليافعي، ٢٠١٦).

ويتكون مجلس عمان وفقا للمادة (٥٨) الواردة في الباب الخامس في النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩٦/١٠١) من مجلسي الدولة والشورى، ويتم تعيين أعضاء مجلس الدولة بمرسوم سلطاني وفقا لما حددته المادة (٥٨) مكررا (١)، بينما حددت المادة (٥٨) مكررا(٨) أن مجلس الشورى يتكون من أعضاء منتخبين يمثلون جميع ولايات السلطنة، وقد حدد لأعضاء هذين المجلسين مهام وأدوار ولجان من ضمنها المشاركة في اللجان ذات الصلة بالتربية والتعليم، ويعول على هذه اللجان أن تُسهم في تطوير التعليم في السلطنة، وتكون ذات إسهامات واضحة في صنع سياسته التعليمية.

لقد تمكنت سلطنة عمان خلال العقود الأربعة الأخيرة من تحقيق مستويات عالمية وفق المعايير الدولية في المجالات التربوية المختلفة، وهو ما أشارت إليه العديد من التقارير الدولية التي تصدرها المنظمات التربوية العالمية (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٧)، ومع ذلك كانت هناك تحديات عدة تواجه النظام التعليمي في السلطنة فيما يختص بصنع السياسات التعليمية؛ فقد أشارت لها الاستراتيجية الوطنية للتعليم(٢٠٤٠) منها: تلك المتعلقة بإدارة قطاع التعليم والمتمثلة في: التوجه نحو التخطيط الاستراتيجي، والحاجة لتوفير البيانات والمؤشرات الإحصائية المقارنة لصياغة

السياسات التعليمية. بالإضافة إلى ما أكدته الدراسات المحلية؛ فقد أوضحت دراسة الفارسي (٢٠١١) عدم وجود سياسة تعليمية مكتوبة في سلطنة عمان، وهو ما أكدته دراسة المهدي، والفهدي، ولاشين، والشنفري (٢٠١٤)، وأظهرت دراسة اليافعي (٢٠١٦) أن هناك ندرة في المشاركة المجتمعية في صنع السياسة التعليمية، مع قلة في الدراسات الاستطلاعية لأخذ الآراء قبل اتخاذ قرارات تربوية حاسمة.

وهذا ذاته ما أكدته الدراسة التي قامت بها وزارة التربية والتعليم مع اتحاد المنظمات التربوية النيوزيلندية لتقييم النظام التعليمي لسلطنة عمان للصفوف ١-١٢ حين بينت أن من التحديات التي تواجه النظام التعليمي في السلطنة قلة المشاركة الفعّالة بين المدارس وأولياء الأمور والمجتمعات المحلية في صنع السياسة التعليمية (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٧).

ورغم أنه توجد بوزارة التربية والتعليم لجنة دائمة للسياسات التعليمية تضطلع بمهام تقييم المبادرات ذات الصلة بالسياسات التعليمية، وتقدم النصح والاستشارة إلى الوزارة حول هذه السياسات إلا أنه يلاحظ وجود عدة مسارات للمبادرات الخاصة بها لتصل إلى اللجنة الدائمة للسياسات التعليمية بالوزارة، كما لا يوجد إجراءات معتمدة أو موثقة للكيفية التي يتم بها تقديم تلك المبادرات (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٧).

بالإضافة إلى أن صنع السياسات التعليمية تُعتبر بمثابة تكرار للسياسات الحالية أو تتداخل معها، وتفتقد المقترحات الخاصة بالسياسات التعليمية في أغلب الأحيان إلى المعلومات الرئيسة ذات الصلة بقرار اللجنة، هذا غير أن المقترحات الخاصة بالسياسات تظل في مرحلة اتخاذ القرار لفترات زمنية طويلة (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٧)، وهذا مرده – كما سبق – إلى غياب التأطير الواضح للسياسة التعليمية في السلطنة، والآليات التي تضبط أسسها، وكيفية مشاركة الأطراف الأخرى بها.

ولكون السياسة التعليمية في السلطنة مرتبطة بالنظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩٦/١٠١) فإن الجهات العليا المتمثلة في المجالس البرلمانية (مجلس عمان) تعتبر شريكا هي الأخرى في صنع تلك السياسة، ومن المفترض أن تلعب دورا رئيسا فيها كونها تمثل الشعب في السلطنة، إلا أن الملاحظ أن ذلك الدور لا يبدو مؤثرا وفقا للآراء الصادرة من الرأي العام، وهذا ما أكدته دراسة اليافعي (٢٠١٦) وفي ضوء ما سبق، فإن مشكلة الدراسة يمكن تحديدها في الأسئلة التالية:

١. ما واقع ممارسات المجالس البرلمانية في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان من وجهة نظر أعضاء مجلس عمان؟
٢. ما آليات المشاركة البرلمانية في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان من وجهة نظر أعضاء مجلس عمان؟
٣. ما المقترحات لتطوير ممارسات المجالس البرلمانية في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان من وجهة نظر أعضاء مجلس عمان؟

أهداف الدراسة

١. التعرف على واقع ممارسات المجالس البرلمانية في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان.
٢. بيان آليات المشاركة البرلمانية في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان.
٣. التوصل إلى مقترحات لتطوير ممارسات المجالس البرلمانية في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان في ضوء آراء أعضاء مجلس عمان.

أهمية الدراسة

١. توضيح آليات المشاركة وجهود المجالس البرلمانية في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان.
٢. تطبيق ما توصل إليه البحث من مقترحات في تطوير ممارسات المجالس البرلمانية في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان.
٣. تقديم إفادة علمية للمكتبة العربية بشكل عام والعمانية بشكل خاص حول واقع ممارسات المجالس البرلمانية في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان.

مصطلحات الدراسة

١) صنع السياسة التعليمية: Educational Policy Making

عرف بكر (٢٠٠٣) السياسة التعليمية بأنها الاتجاهات العامة التي تضعها السلطات التعليمية لتوجيه العمل بالأجهزة التعليمية في المستويات المختلفة عند اتخاذ قراراتها.

ويعرف الحسين (٢٠٠٢) عملية صنع السياسة التعليمية بأنها: مجموعة الأنشطة الرسمية وغير الرسمية التي تؤثر على السياسة التعليمية في جميع المستويات السياسية والإدارية بدءا من تحديد المشكلة حتى تنفيذ الحلول والقرارات المقترحة لها.

كما تعرف صنع السياسة التعليمية بأنها "عملية تتضمن سلسلة من الأفعال لاختيار البدائل المتاحة وفق السياسة المعلنة من جانب صناع السياسة"(اليافعي؛ جمال الدين؛ أبو زيد، ٢٠١٥، ٥).

ومن ثم تُعرف صنع السياسة التعليمية إجرائيا بأنها: عملية تتضمن تحديد البدائل الممكنة، واختيار البديل الأفضل وفق التوجهات الكبرى والمحددات العامة التي تضعها الإدارة العليا في وزارة التربية والتعليم بمشاركة أطراف مجتمعية مختلفة؛ لتكون لها مرتكزا وموجها في بناء دعائم النظام التعليمي ومستوياته المختلفة.

٢) المجالس البرلمانية: Parliamentary Councils

تُعرف عبد الرحمن (٢٠١٧) البرلمان بأنه: السلطة التي ينتخبها الشعب، ويمثل إرادتها للتعبير عن طموحاته وتوجهاته، أو تلك الهيئة التي لها الشرعية الكاملة للتعبير عن إرادة المجتمع، وقد تكون منتخبة كلها، أو في جزء منها. ويقصد بالمجالس البرلمانية في هذه الدراسة مجلسيا الدولة والشورى، اللذان يشكلان مجلس عمان وفقا للمادة (٥٨) الواردة في الباب الخامس من النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩٦/١٠١).

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على بيان واقع ممارسات المجالس البرلمانية في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان، وآليات المشاركة، ومقترحات تطويرها من وجهة نظر أعضاء مجلس عمان.

الحدود البشرية: تم تطبيق هذه الدراسة على عينة عشوائية من مكونة من (٤٢) عضوا من أعضاء مجلس عمان.

الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة خلال عام ٢٠١٩م.

الدراسات السابقة

تناول عدد من الدراسات موضوع صنع السياسة التعليمية وبعض الأطراف المشاركة بها أو المؤثرة عليها وفيما يلي عرض بأهم الدراسات:

دراسة Akindutire (2011) وبحثت في أثر القيادة السياسية على تطوير التعليم وبرامجه في نيجيريا، وأوضحت أن البيئة السياسية لها تأثير قوي على تخطيط السياسة التعليمية والتنفيذ في أي دولة، وأن الحكومات المتعاقبة سواء كانت أنظمة عسكرية أو مدنية تميل إلى متابعة البرامج التعليمية بما يتماشى مع أيديولوجيتهم وأولوياتهم.

دراسة الفارسي (٢٠١١) وسعت إلى التعرف على واقع السياسة التعليمية في سلطنة عمان، وتحديد الجهات المسؤولة عن صنعها، والاستفادة من خبرات جمهورية مصر العربية وماليزيا وإنجلترا، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود سياسة تعليمية مكتوبة في سلطنة عمان، وندرة المشاركة المجتمعية في صنع السياسة التعليمية.

دراسة جايل (٢٠١٣) وهدفت إلى الكشف عن العلاقة بين سياسة الدولة وصياغة السياسة التعليمية في جمهورية مصر عبر المراحل التاريخية، والعوامل المؤثرة فيها، وأشارت الدراسة إلى غياب المشاركة بين صناع السياسة التعليمية وأصحاب المصالح، وهيمنة الرئيس الكاملة على السلطتين التشريعية والتنفيذية عن طريق القيود الدستورية.

دراسة المهدي، الفهدي، لاشين، الشنفري (٢٠١٤) هدفت الدارسة إلى تحليل العلاقة بين البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية، والكشف عن واقع صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان ودور البحث التربوي فيها، وصولاً إلى وضع مجموعة من الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أنه لا توجد سياسة تعليمية مكتوبة في السلطنة، وإنما مجرد مجموعة من المبادئ المتناثرة في الوثائق الرسمية.

دراسة العبري (Al'Abri, 2015) وأوضحت أن النظام السياسي العماني يتبع منهجاً هرمياً في صنع السياسات لقطاع التعليم العالي. وتتألف هذه البنية الهرمية من ثلاثة مستويات: المستوى الأعلى من الحكومة والهيئات المتخصصة والميدان، وبينت أن هناك سيطرة قوية مركزة من المستوى الأعلى المتمثل في الحكومة وأضعف في المستويات الأقل؛ حيث أظهرت الدراسة أن الحكومة تتحكم بقوة في صنع سياسة لتعليم العالي.

دراسة برنس وشيندر (Bruns & Schneider, 2016) وهدفت إلى استخلاص الدروس الأساسية لسياسة إصلاحات التعليم الموجه للتعليم الأساسي في العالم النامي في حالات الجودة الحديثة، وذكرت أن هناك عوامل تؤثر في إصلاح التعليم في أي دولة وهم الناخبون والانتخابات واليسار والديمقراطية بشكل عام والسياسة، ورجال الأعمال، وأن تنفيذ إصلاحات التعليم عملية مطولة تتطلب الانخراط السياسي المستمر من قبل فرق الإصلاح.

دراسة اليافعي (٢٠١٦) وهدفت إلى تقديم تصور مقترح لتطوير آليات المشاركة المجتمعية في صنع السياسة التعليمية في ضوء مبادئ الحوكمة في سلطنة عمان من خلال تحديد واقع آليات المشاركة المجتمعية بالسلطنة، والتعرف على خبرات الدول في آليات تلك المشاركة، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن هناك ضعفًا في المشاركة المجتمعية في صنع السياسة التعليمية، ومحدودية الفرص المتاحة لمشاركة المواطن في إبداء الرأي والمناقشة في صنع السياسة التعليمية.

دراسة الجعفر (٢٠١٧) وحللت المقترحات المقدّمة من أعضاء مجلس الأمة الكويتي في الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٢ من المنظور التربوي، وبيّنت أن معظم المقترحات المقدّمة من نواب البرلمان في الفترة المذكورة يتجه الى المنافع المادية الآنيّة، ولا يوفّر أساساً رصيناً لتشريعات تحمي النظام التربوي، وأن الخطاب التربوي في مجلس الأمة يقع على هامش المشكلات الفعليّة في قطاع التعليم.

دراسة ريد (Read, 2017) وهدفت إلى فهم التأثيرات التي يفكر فيها المشرّعون في ولاية كنساس في تحديد القرارات التعليمية التي يتخذونها عند التصويت. وأوضحت الدراسة أن هناك حاجة حقيقية لمواصلة تطوير الاعتبارات الخاصة بالعلاقة بين مدراء المدارس وأعضاء مجلس الإدارة والمشرعين. بما يؤدي إلى تعزيز المشاركة والشراكات بين هذه المجموعات لزيادة الكفاءة التعليمية في هذه الولاية.

ويتلخص أهم ما تناولته الدراسات السابقة في:

١. التأكيد على دور السلطة السياسية في صنع السياسة التعليمية بشكل عام ودور الهيئة التشريعية والبرلمانيين بشكل خاص مثلما ورد في دراسة (الجعفر، ٢٠١٧؛ Reed, 2017؛ Bruns & Schneider, 2017؛ وجايل، ٢٠١٣؛ Davis & Jain, 2010).

٢. إصلاح التعليم عملية تشاركية تقوم بها أطراف عدة بمن فيهم البرلمانيون كما ورد في دراسة (Reed, 2017؛ Bruns & Schneider, 2017؛ اليافعي، ٢٠١٦؛ جايل، ٢٠١٣؛ Davis & Jain, 2010).

٣. هناك هيمنة للسلطة الحاكمة على السياسة التعليمية في أكثر التجارب العالمية كدراسة (Al'Abri, 2015؛ جايل، ٢٠١٣؛ الفارسي، ٢٠١١).

٤. يتفاوت مستوى مشاركة الأطراف المجتمعية في صنع السياسة التعليمية في دول العالم وفقاً لتطور المنظومة السياسية في تلك الدول، كدراسة (Bruns & Schneider, 2017؛ Akindutire, 2011)

٥. وأكدت الدراسات التي أجريت حول صنع السياسة التعليمية في سلطنة عمان (Al'Abri, 2015؛ اليافعي، ٢٠١٦؛ الفارسي، ٢٠١١) أن هناك ضعفًا للمشاركة المجتمعية في صنع السياسة التعليمية في السلطنة.

٦. تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في تناولها لموضوع صنع السياسات التعليمية، وتختلف في تركيزها على دراسة واقع ممارسات المجالس البرلمانية في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان من وجهة نظر أعضاء مجلس عمان، فضلا عن اعتمادها على استبانة لقياس هذا الواقع مطبقة على عينة من أعضاء مجلس عمان.

٧. استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في بناء الخلفية النظرية للمجالات التي اشتملت عليها، وفي تحديد منهجيتها وأدواتها، وربط مناقشة نتائجها كما سيأتي لاحقاً في ضوء ما توصلت إليه تلك الدراسات.

الإطار النظري

أولا: السياسة التعليمية (الماهية والأهمية والخصائص)

تنبثق السياسة التعليمية عن السياسة العامة لأي دولة، وتعرف السياسة بشكل عام بأنها: (قرار أو مجموعة واحدة صريحة أو ضمنية من القرارات التي قد تحدد مبادئ معينة لتوجيه القرارات المستقبلية، أو الشروع في اتخاذ إجراءات أو تأخيرها، أو توجيه تنفيذ القرارات السابقة (UNESCO, 2013). والسياسة التعليمية في تعريفاتها المختلفة لا تخرج عن كونها جزءًا ممثلًا للسياسة العامة للدولة، ومنهجية مقننة تعكس توجهاتها ومقاصدها من النظام التعليمي؛ حيث تشكل الإطار العام للنظام التعليمي في أي دولة، ويوضح هذا الإطار العلاقة بين ما تحتاجه تلك الدولة، وما ينبغي أن تقوم به المؤسسات التعليمية، وتصاغ بواسطة إدارات مختصة، وبمشاركة بعض أفراد المجتمع (اليافعي، ٢٠١٦).

وتتصف بأن لها أهمية كبيرة في النظام التعليمي، وتبرز أهميتها في كونها تحدد العلاقة الحتمية بين التنمية الشاملة للدولة وبين التربية والتعليم، وهي الأساس الذي يحدد حركة التربية المستقبلية للمجتمع في اتجاه الإعداد المتكامل للأجيال وفق المثل العليا التي تتبنّاها المجتمعات (الألمعي، ٢٠١٠).

وتتميز السياسة التعليمية بخصائص عدة أهمها إنها ذات سلطة شرعية؛ فهي ترتكز على القانون، وعلى قوة الإلزام الحكومي والقانوني، وتعتبر ذات نشاط هادف ومقصود: فهي تمثل سلسلة من الترابط المنطقي الدقيق، والتزاماً منهجياً وفقاً للدافع لصياغتها، وبعيدة عن التخبط والعشوائية، تتصف باستجابة واقعية؛ لكونها تعبر عن الأمور والمسائل الواقعية التي تشكل مطلباً محسوساً أو ملموساً، وينبغي لها أن تكون معبرة عن نتائج ومخرجات يمكن إدراكها ومعايشتها بالإضافة إلى كونها شاملة، وتوازن بين الفئات والجماعات المصلحية؛ حيث أنها تتأثر بقوى كثيرة فاعلة تشكل تكتلاً مؤلفاً من مجموعات المصالح والضغط (النجار، ٢٠٠٥) .

ثانيا: صنع السياسة التعليمية وخصائصها ومراحلها:

تكتسي صياغة السياسات والخطط التعليمية الفعالة أهمية مركزية بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتصلة بالتعليم، والإسهام على نحو فعال في التعلم مدى الحياة (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ٢٠١٥ ، ٣٧)، وعادة ما يتم صنع السياسات التعليمية أو غيرها في ضوء عدد من المعايير تحرص الدول على وضعها موضع التنفيذ أثناء عملية صنع السياسة، وأهم هذه المعايير تحديدها في إطار أيدولوجية الدولة وفلسفتها، وبما يتفق وأهداف الدولة، وتطلعاتها وطموحاتها في الداخل والخارج، وفي ضوء ظروف المجتمع وإمكانياته، ومراعاة تلبية حاجات وطموحات الأفراد، مع توافر المشاركة الشعبية في صنعها وذلك في إطار تعدد المشاركات وضرورة تداخل وتفاعل العناصر المختلفة، وغيره (سالم، ٢٠٠٠).

ويعد صنع السياسة التعليمية عملية إدارية وسياسية يتم خلالها وضع إجراءات ونظم تتطلبها عملية إدارة وتسيير المنظومة التعليمية في سبيل حل المشاكل أو تحقيق الأهداف التي ترغب الدولة تحقيقها في فترة زمنية وفي ظروف سياسية معينة (لشهب، ٢٠١٢)، وهي عملية علمية؛ حيث إنها تمر بخطوات تتسق مع خطوات المنهج العلمي في البحث والتفكير لاسيما وأنها في النهاية عملية تؤدي إلى صنع قرارات إصلاحية أو تطويرية تتعلق ببعض أو كل عناصر النظام التعليمي، بالإضافة إلى كونها عملية جماعية ديمقراطية حيث تشارك فيها أطراف عديدة في المجتمع حكومية وغير حكومية؛ إذ إنّ قضية التعليم هي في الأساس قضية شعبية وهمٌ مجتمعي (المهدي، والفهدي؛ ولاشين؛ والشنفري، ٢٠١٤، ١٥٦-١٥٧).

وتندرج خطوات صنع السياسة التعليمية في مراحل عدة فصلها سالم (٢٠٠٠) في الآتي:

١. تحديد موضوع السياسة: ويبدأ إعداد السياسة على إثر ظهور مشكلة أو أزمة تستدعي الحل، ثم تبدأ الجهة المسئولة الرسمية في دراسة الموقف والأسباب التي أدت إليه. كما تحدد السياسة في ضوء أهداف معينة تتجه إليها الدولة في السنوات المقبلة.

٢. الحقائق والتشاور: ويتم خلال هذه المرحلة جمع الحقائق، والتشاور مع الأطراف المعنية من أجل الحصول على المعلومات والبيانات والحقائق اللازمة لحل المشكلة.

٣. طرح بدائل السياسة: وتطرح هذه البدائل من قبل أعضاء الأطراف صاحبة المصلحة، والمؤسسات العامة، وأعضاء النقابات وأصحاب المصالح ووسائل الإعلام، وغير ذلك، وفي هذه المرحلة يتم فقط تجميع وترتيب الأفكار المختلفة التي سبق طرحها.

٤. صياغة السياسة: وتكون أكثر تحديداً عن المراحل السابقة لها، ويتم فيها مناقشة وصياغة أهداف السياسات والبرامج، وقد تشمل اقتراح سياسات بديلة.

٥. إقرار السياسة: ويتم خلال هذه المرحلة موافقة الأغلبية على بنود السياسة التي سبق طرح بدائلها وذلك من خلال تأثير كل من أعضاء الهيئة التشريعية والهيئة التنفيذية، والمجالس، إلى آخر المؤسسات المشاركة في المجتمع، وقد يشارك فيها بعض

الأفراد أو الجماعات.

٦. تنفيذ السياسة: وهي مرحلة بالغة الأهمية؛ حيث يتم تحديد إجراءات العمل لتنفيذ السياسة، ومن ثم حشد كل الطاقات البشرية والمادية اللازمة للتنفيذ، وقد تفشل عملية التنفيذ إذا ظهرت ظروف أو ملابسات لم تكن معروفة أمام صانعي السياسة من قبل وبالتالي لم يحسب حسابها.

٧. التقويم والتغذية الراجعة: وهي آخر مرحلة في عملية صنع السياسة، ويتم فيها دراسة مدى تأثير وتأثر السياسة بالوسط المحيط بها، وكذلك تأثير دور الأحزاب والجماعات الفاعلة فيها، وتقديم من شأنه النهوض بتلك السياسات وتطويرها.

ثالثاً: الأطراف المساهمة في صنع السياسة التعليمية

السياسة التعليمية ذات بعد اجتماعي، باعتبار أن التعليم نظام اجتماعي يؤثر في المجتمع ويتأثر به وبظروفه وتطلعاته (بكر، ٢٠٠٣)، ويتشارك معه أطراف عدة مجتمعية ومؤسساتية، ويقصد بالمشاركة المجتمعية والمؤسساتية: أن يكون هناك اتصال وتواصل مستمر بين المؤسسة التعليمية ومؤسسات المجتمع الأخرى أيا كان نوعها ومستواها من أجل التعاون المتبادل لتحقيق أهداف الدولة في مجال التنمية الشاملة والمستدامة(العوفي،٢٠١٧).

ويتعاون في صنع السياسة التعليمية قاعدة عريضة من المشاركين الرسميين وغير الرسميين يتمثل في (بغدادي، ٢٠٠٥):

١. المؤسسات الرسمية: وتشمل الهيكل التنظيمي الذي يُبنى على أساس توزيع التخصصات في القانون، وتنقسم إلى مجموعات رئيسة هي قائد الدولة أو رئيسها والبرلمان ورئيس الوزراء، والوزير المسئول عن التعليم، والإدارات التعليمية، والإدارات الحكومية خارج منصب الوزير والتي تقوم بتنفيذ السياسة التعليمية، والإدارات التابعة لرئيس الوزراء، وإدارات الأعمال العامة التي تتناول البناء المدرسي، والفاعلين الرسميين للحكومة والهيئات الحكومية الداخلية.

٢. المؤسسات غير الرسمية: تشمل الأحزاب السياسية، ونقابات المعلمين، وجماعات المصالح، ومجالس الآباء، والمجالس الشعبية والجمعيات الأهلية.

وتعتبر المجالس البرلمانية أحد الأطراف المساهمة في صنع السياسة التعليمية، ولها دور رئيس في إقرار السياسة التعليمية (Beetham, 2006). ويعرف البرلمان بأنه: هيئة تشريعية تمثل السلطة التشريعية في الدول الدستورية، حيث يكون مختصا بحسب الأصل بجميع ممارسات السلطة التشريعية وفقا لمبدأ الفصل بين السلطات. ويتكون البرلمان من مجموعة من الأفراد يطلق عليهم اسم النواب أو الممثلين، ويكون التحاقهم بالبرلمان عن طريق الانتخاب والاقتراع العام باستخدام الأساليب الديمقراطية، ويتم اختيارهم بواسطة المواطنين المسجلين على اللوائح الانتخابية في عملية انتخاب أو اقتراع عام سري ومباشر (ويكيبيديا، ٢٠١٨).

ويذكر بيثمان (Beetham, 2006) أن البرلمانات تشترك في مهام عدة من مثل صنع القوانين، والموافقة على الميزانيات والضرائب، والإشراف على السياسات والإجراءات التنفيذية، والتصديق على المعاهدات الدولية، ومراقبة الحكومة، والبحث عن حلول القضايا الوطنية، والموافقة على التعديلات الدستورية. وتتشكل البرلمانات في مجموعة من اللجان كلجان المراجعة التشريعية التي تدقق في أعمال الحكومة وغيرها من القوانين ومنها تلك المرتبطة بالتعليم (Griffith, 2005)، وتختلف من حيث الحجم، وفي كيفية انتخاب الأعضاء، وطول مدة توليهم مناصبهم، وفي علاقاتهم مع السلطات التنفيذية (Johnson, 2005).

خامساً: صنع السياسة التعليمية في سلطنة عمان

اعتبرت القيادة في سلطنة عمان التعليم أولوية، بهدف بناء دولة متقدمة وديناميكية، وقد تطور النظام التعليمي في السلطنة بسرعة كبيرة، وشهد تغيرات كثيرة خلال العقود الماضية (Al'Abri, 2015). ودأبت السلطنة على بناء القطاع التعليمي باعتباره أولوية استراتيجية مستقبلية تهدف إلى أمرين رئيسين أولهما: وضع التعليم في متناول كل العمانيين وبذلك تقترب السلطنة من الهدف طويل الأمد لمحو الأمية وتحقيق مبدأ التعليم للجميع، وثانيهما بناء قوة عمل محلية متعلمة يمكنها أن تحل محل العمالة الأجنبية ومن ثم الازدهار في السوق التنافسي العالمي للمورد البشري.

وتطورت السلطنة خلال العقود الأربعة المنصرمة بموجب استراتيجيتين تنمويتين طويلتي المدى: الأولى امتدت خلال الأعوام من ١٩٧٠ م وحتى ١٩٩٥ م، والثانية تمتد من عام ١٩٩٦ م وحتى ٢٠٢٠ م، وهي تستشرف استراتيجية تنموية طويلة ثالثة ستبدأ من عام ٢٠٢٠ م وستنتهي في عام ٢٠٤٠ م. ولقد كان للاستراتيجيتين آلية تطبيق تمثلت في بناء وتنفيذ خطط خمسية تعمل بشرائحها السنوية على إنجاز أهداف وغايات الاستراتيجيات تلك مرحلياً من خلال الوحدات الحكومية وشبه الحكومية. وكان لكل من هذه الاستراتيجيات سياساتها التعليمية التي قادت برامج ومشاريع التعليم وتنمية الموارد البشرية وحققت إنجازاتها من خلالها، كما كان لها آليات متابعة ومراقبة لتحقيق ذلك المنجز ومؤشرات أدائه ورصد تحدياته.

والحكومة في السلطنة مسؤولة عن وضع السياسات العليا للتعليم وتمويله، وتنظيم وتخطيط وتقييم ومراقبة جميع مؤسسات التعليم الحكومية (Al'Abri, 2015)، وتبنى سياسة التعليم على أساس التوجيهات العليا لجلالة السلطان، وقرارات المجالس كمجلس الوزراء والدولة والشورى (المهدي، والفهدي، ولاشين، والشنفري، ٢٠١٤)، بينما يقوم مجلس التعليم بعدد من الاختصاصات في مجال صنع السياسة التعليمية تتمثل في رسم السياسة العامة للتعليم بمختلف أنواعه ومراحله، والعمل على توجيه التعليم بما يتفق والسياسة العامة للدولة ومتطلبات التنمية الشاملة، وبما يؤدي إلى تحقيق الأهداف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية للسلطنة، وذلك بالتنسيق مع المجالس المتخصصة، والعمل على متابعة تنفيذها، ووضع استراتيجية للتعليم في إطار السياسة العامة للدولة بالتنسيق مع الجهات المختصة، والعمل على متابعة تنفيذها، ومراجعة سياسات

وخطط وبرامج التعليم وتطويرها بما يواكب مختلف المتغيرات، ويتفق والسياسة العامة للدولة رسم السياسات، ووضع الآليات المناسبة لتحقيق الربط والتكامل بين مخرجات التعليم بمختلف أنواعه ومراحله.(مجلس التعليم، ٢٠١٨).

وتتولى وزارة التربية والتعليم مسؤولية إعداد السياسات التربوية، وإدارة النظام التعليمي المدرسي على المستوى الوطني، وتشارك المجالس البرلمانية في السلطنة (مجلس عمان) بشقيه الدولة والشورى في بعض المحاور المتعلقة بالتعليم وفقاً للجان المختصة بالتربية والتعليم في المجالس.

ولقد صدر المرسوم السلطاني رقم (٨٦/٩٧) في شأن مجلس عمان والذي يتكون من مجلسي الدولة والشورى، وقد جاء في ديباجة المرسوم أنه أتى توسيعًا لقاعدة المشاركة في الرأي بما يؤدي إلى الاستفادة من خبرات أهل العلم وذوي الاختصاص، ويسهم في تنفيذ استراتيجية التنمية الشاملة وخدمة الصالح العام (وزارة الشؤون القانونية، ٢٠١٩).

أ. مجلس الدولة

ويعتبر مجلس الدولة في سلطنة عمان هيئة برلمانية، تعمل كحلقة وصل بين الدولة والشعب، وتتمثل مهمته الفعلية في تقديم مقترحات وحلول للقضايا التي تواجه الدولة وشعبها، كما يعمل المجلس على دراسة ومناقشة القضايا المحالة إليه من جلالة السلطان أو مجلس الوزراء، ويتصف أعضاؤه بأنهم ذوو مؤهلات ومعارف وخبرات في مجالات مختلفة، ويتم تعيينهم بموجب مرسوم سلطاني صادر من السلطان. ومجلس الشورى هو الجناح الثاني لمجلس عمان الذي يعمل كقناة للتواصل بينه وبين الحكومة، ويتم انتخاب أعضاء هذا المجلس من قبل الشعب، وهو ما يمثل شكلاً من أشكال الديمقراطية الناشئة، ويتم انتخاب أعضائه كل أربع سنوات (Al'Abri, 2015).

كما مُنح مجلس عمان بجناحيه الدولة والشورى صلاحيات تشريعية ورقابية وذلك بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠١١/٩٩)، وسبق ذلك تضمين أحكام هذه الصلاحيات التشريعية والرقابية في الباب الخامس من النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني السامي رقم (١٩٩٦/١٠١)، ليتمتع هذا المجلس في سبيل تحقيق أهدافه بمجموعة كبيرة ومتنوعة من الصلاحيات؛ حيث حددت المادة (١٧) من نظام مجلسي الدولة والشورى أن مجلس الدولة يقوم بكل ما من شـأنه المساعدة في تنفيذ الخطط التنموية، والإسهام في ترسيخ القيم الأصيلة للمجتمع العـماني، والمحافظة على منجزاته، وتـأكيد المبادئ التي نص عليها النظام الأساسي للدولة، وفصلت المادة (١٨) من ذات النظام في سبيل تحقيق أهدافه بالصلاحيات الآتية(مجلس الدولة، ٢٠١٨):

١) إعداد الدراسات التي تساعد في تنفيذ خطط وبرامج التنمية، وتسهم في إيجاد الحلول المناسبة للمعوقات الاقتصادية والاجتماعية.
٢) تقديم المقترحات التي من شأنها تشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتنمية الموارد الاقتصادية.
٣) تقديم الدراسات والمقترحات في مجال تنمية الموارد البشرية، وتحسين أداء الأجهزة الإدارية بما يخدم المجتمع، ويحقق الأهداف العامة للدولة.
٤) مراجعة مشروعات القوانين قبل اتخاذ إجراءات إصدارها، وذلك فيما عدا القوانين التي تقتضي المصلحة العامة رفعها مباشرة إلى جلالة السلطان، ويقدم مجلس الدولة توصياته في شأن مشروعات القوانين المحالة إليه إلى مجلس الوزراء.
٥) دراسة ما يحيله إليه جلالة السلطان أو مجلس الوزراء من الموضوعات التي تخدم الصالح العام، وإبداء الرأي فيها.

ب. مجلس الشورى

كانت الصلاحيات المخولة لمجلس الشورى العماني قبل ٢٠١١ استشارية غير ملزمة، غير أنه حصل على صلاحيات تشريعية ورقابية بموجب مرسومين سلطانيين الأول يحمل الرقم ٢٠١١/٣٩ بشأن صلاحيات مجلس الشورى صادر في مارس/آذار من نفس العام، والآخر يحمل الرقم ٢٠١١/٩٩ صدر في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ بتعديل النظام الأساسي للدولة. وبموجب هذه التعديلات يقوم المجلس بوظائف محددة وفقا لنظامه الأساسي، من بينها (مجلس الشورى، ٢٠١٨):

- مناقشة مشاريع القوانين التي لها صفة الاستعجال والتي يحيلها إليه مجلس الوزراء.
- إقرار أو تعديل مشاريع القوانين التي تعدها الحكومة، وتحيلها إلى مجلس عمان، ثم رفعها مباشرة إلى سلطان البلاد لإصدارها.
- مناقشة مشاريع خطط التنمية والميزانية السنوية للدولة التي يحيلها إليه مجلس الوزراء.
- بحث وإبداء الرأي بشأن الاتفاقيات الاقتصادية والاجتماعية التي تعتزم الحكومة إبرامها أو الانضمام إليها.
- استجواب أي من وزراء الخدمات في الأمور المتعلقة بتجاوز صلاحياتهم المخالفة للقانون.

ويتفرع من هذه المجالس لجان تختص بالتعليم ومتابعته وهي: لجنة التعليم والبحوث بمجلس الدولة، والتي تتمثل مهامه فيما يلي (مجلس الدولة، ٢٠١٨):

١) دراسة مشروعات القوانين والموضوعات المحالة إلى المجلس المتعلقة بالتعليم والبحوث والموارد البشرية.
٢) اقتراح مشروعات القوانين التي تدخل في نطاق اختصاصات اللجنة.
٣) مراجعة القوانين النافذة التي تدخل في نطاق اختصاصات اللجنة.

جدول (١) معامل ثبات ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة

الرقم	المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات
١	واقع الممارسات	٢٧	.٩٤٦
٢	آليات الممارسات	٢٠	.٩٣٣
٣	مقترحات التطوير	٢١	.٩٧٠
	محاور الاستبانة ككل	٦٨	.٩٧٤

٤) مراجعة وتقييم السياسات والأنظمة المرتبطة بالتعليم بكافة أنواعه ومراحله بما يخدم أهداف وتوجهات التنمية الشاملة.
٥) مراجعة أهداف وبرامج التعليم بهدف ضمان التكامل والانسجام فيما بينها وسيرها وفقاً للرؤية المرسومة لها.
٦) متابعة وضع التعليم في مختلف المراحل الدراسية وتقديم المقترحات والرؤى التي تساعد على تطويره وتفعيله ومواكبته لمتطلبات واحتياجات سوق العمل وخطط التنمية الشاملة.
٧) مراجعة السياسات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية.
٨) مراجعة السياسات المتعلقة بمجال البحث العلمي والتقنيات الحديثة ودعم الابتكار.
٩) أية موضوعات أخرى تحال من المجلس أو مكتب المجلس أو رئيس المجلس.

وتتولى لجنة التربية والتعليم والبحث العلمي بمجلس الشورى إبداء الرأي في السياسات والخطط والبرامج التربوية والتعليمية والبحث العلمي، والأنظمة القانونية ومشروعات قوانينها واقتراحاتها، ومشروعات الاتفاقيات، وغير ذلك من الموضوعات المتعلقة بالآتي (مجلس الشورى، ٢٠١٨):

١) الشأن التربوي والتعليم بجميع أنواعه ومستوياته.
٢) الجامعات، والكليات، والمعاهد، ومراكز البحث العلمي.
٣) التدريب التقني والمهني.
٤) البعثات وأحوال الطلبة الدارسين خارج السلطنة.
٥) سير تنفيذ المناهج والخطط والبرامج التربوية والتعليمية.

وغير ذلك من المسائل الداخلة في مجالات التربية والتعليم والبحث العلمي.

وفي ضوء ما سبق يتضح أن مجلس عمان بشقيه (الدولة والشورى) أناطت بهما الحكومة العديد من المهام والاختصاصات للمساهمة بأدوار متعددة في صنع السياسة التعليمية في سلطنة عمان تبعاً للجان المشكلة في كل منهما؛ حيث تعمل تلك اللجان على تقديم بعض الخدمات للعملية التربوية والتعليمية، بالإضافة إلى استضافة المعنيين من وزارة التربية والتعليم في المواضيع ذات الصلة بالشأن التربوي، وبالإضافة إلى قيام المجلس بمناقشة العديد من المواضيع التعليمية، ومراجعة مشروعات القوانين ذات الصلة، أو تلك المحالة إليه من الجهات المختلفة، واقتراح بعض المشاريع التي ترتقي بالعملية التعليمية، وإعداد بعض الدراسات البحثية التي تتناول المجال التعليمي، والمشاركة في الملتقيات والندوات التعليمية. وستفصل الدراسة ذلك في جانبها الميداني.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال المسح الاجتماعي باستخدام العينة، وهدفت إلى البحث حول واقع ممارسات المجالس البرلمانية في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان، وآليات المشاركة فيها، ومقترحات تطويرها من وجهة نظر أعضاء عمان.

مجتمع الدراسة والعينة:

تكون مجتمع البحث من جميع أعضاء مجلس عمان (مجلسي الدولة والشورى) البالغ عددهم (١٦٩) مجلس الدولة (٨٤)، ومجلس الشورى (٨٥) وذلك خلال فترة تطبيق الدراسة ٢٠١٩م، وتم اختيار عينة عشوائية ممثلة لمجتمع الدراسة مكونة من (٤٢) عضوا من أعضاء مجلس عمان وبما نسبته (٢٥ ٪) من المجتمع الأصلي.

أداة الدراسة:

تم بناء أداة الدراسة (الاستبانة) لقياس واقع ممارسات المجالس البرلمانية في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان، وتحديد آلياتها، ومقترحات تطويرها، وتكونت الأداة بصورتها النهائية من (٦٨) فقرة مقسمة على ثلاثة محاور (واقع الممارسة، وآليات الممارسة، ومقترحات للتطوير)، واستخدمت الدراسة مقياس ليكرت الثلاثي بهدف قياس آراء أفراد العينة، حيث كانت تقديرات درجات الاستجابة على عبارات الاستبانة كما يلي: كبيرة (٣)، ومتوسطة (٢)، وقليلة (١).

صدق أداة الدراسة:

تم التحقق من صدق الأداة من خلال عرضها في صورتها الأولية على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بجامعة السلطان قابوس في تخصص الإدارة التربوية؛ حيث بلغ عددهم (٧) لإبداء ملاحظاتهم حول مدى ملاءمة فقرات الاستبانة من حيث وضوح فقراتها وصياغتها، ومدى مناسبة الفقرة للمحور الذي تنتمي إليه، وإضافة وحذف أي عبارات يرونها مناسبة.

ثبات أداة الدراسة:

تم استخدام معادلة الثبات (ألفا كرونباخ) للاتساق الداخلي على جميع مجالات الدراسة والأداة، وجدول (١) يوضح ذلك:

ويظهر من جدول (١) أن معاملات ثبات الاتساق الداخلي لمجالات الدراسة تراوحت بين (٩٤٦ و ٩٧٠) وبلغ معامل ألفا كرو نباخ للأداة ككل بلغ (٩٧٤.)، ويلاحظ أن معامل الثبات مرتفعة ومقبولة لأغراض الدراسة.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

السؤال الأول: ما واقع ممارسات المجالس البرلمانية في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان من وجهة نظر أعضاء مجلس عمان؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للتعرف على واقع الممارسة، وقد جاء ترتيب العبارات وفقاً لدرجة الممارسة كما يوضحها جدول (٢):

ويظهر من جدول(٢) أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (٢,٢٦ و ١,٣٣) كان أعلاها لفقرة (تقديم المقترحات والرؤى التي تساعد على تطوير النظام التعليمي) بمتوسط حسابي بلغ (٢,٢٦) وبدرجة ممارسة كبيرة، ويعزى ذلك إلى أن تقديم المقترحات من قبل لجان المجلس يعد من المهام والاختصاصات الموكلة إليها، وحلت الفقرتان (اقتراح مشروعات القوانين المتعلقة بالنظام التعليمي وتطويره) و(الإسهام في دراسة مشروعات القوانين

المتعلقة بالتعليم المحالة من وزارة والتربية والتعليم) في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي بدرجة ممارسة كبيرة؛ لارتباطهما بتقديم المقترحات ودراسة مشروعات القوانين وهما من مهام واختصاصات لجان المجلس التعليمية أيضاً.

وحلت العبارة (مراجعة توزيع الموارد التربوية والمالية في النظام التعليمي) في المرتبة الأخيرة من حيث واقع الممارسة بدرجة ممارسة قليلة وبمتوسط حسابي بلغ (١,٣٣) على الرغم بأن أحد مهام لجنة التعليم مجلس الشورى تتمثل في(تقديم الدراسات والمقترحات في مجال تنمية الموارد البشرية) وأحد مهام لجنة التعليم مجلس الدولة(مراجعة السياسات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية)، ويعزى ذلك إلى اختصاص وزارة التربية والتعليم بذلك دون مشاركة منها للجهات البرلمانية. فيما حلت فقرة (مساءلة القائمين على النظام التعليمي عن التقصير في تقديم الخدمات التعليمية) في المرتبة (٢٦) قبل الأخيرة بدرجة ممارسة قليلة، وبمتوسط حسابي بلغ (١,٣٣)، ويعزى ذلك إلى أنه ليس من مهام لجان التعليم في مجلس عمان مساءلة النظام التعليمي رغم أنه من حق أعضاء المجلس استجواب أي من وزراء الخدمات في الأمور المتعلقة بتجاوز صلاحياتهم المخالفة للقانون كما ورد في نظام المجلس.

ويتضح من جدول (٢) كذلك أن واقع ممارسات المجالس البرلمانية في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان من وجهة نظر أعضاء مجلس عمان تركز على تقديم المقترحات، ودراسة المشروعات دون التعمق في المواضيع ذات الصلة بالنظام التعليمي، وتعزي الدراسة ذلك إلى أن معظم السياسات التعليمية هي سياسات موجهة من قبل الحكومة وتعدها وتنفذها الجهات المختصة بالتعليم (مجلس التعليم، ووزارة التربية والتعليم)، وهذا يتفق مع دراسة العبري (Al'Abri, 2015)، الذي أشار بأن السياسات التعليمية تتخذ من قبل الحكومة، وتتفق كذلك مع دراسة الجعفر (٢٠١٧) الذي بينت أن معظم المقترحات المقدّمة من نواب البرلمان لا توفِّر أساساً رصيناً لتشريعات تحمي النظام التربوي.

السؤال الثاني: ما آليات المشاركة البرلمانية في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان من وجهة نظر أعضاء مجلس عمان؟

للإجابة عن السؤال الثاني تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، لتحديد آليات المشاركة، وقد جاء ترتيب العبارات وفقا لدرجة الممارسة كما يوضحها جدول (٣):

جدول (٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الممارسة لفقرات المحور الخاص بواقع الممارسات

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
٢٠	تقديم المقترحات والرؤى التي تساعد على تطوير النظام التعليمي.	٢,٢٦	.٧٦٧	كبيرة
٢	اقتراح مشروعات القوانين المتعلقة بالنظام التعليمي وتطويره.	٢,٢١	.٧٨٢	كبيرة
١	الإسهام في دراسة مشروعات القوانين المتعلقة بالتعليم المحالة من وزارة والتربية والتعليم .	٢,١٠	.٨٥٠	كبيرة
٢٢	مراعاة حق المجتمع عند مراجعة القوانين واللوائح التعليمية.	٢,٠٥	.٨٨٢	كبيرة
١٥	مناقشة المشكلات التي تطرأ على النظام التعليمي ومسبباتها.	١,٩٨	.٧٨٠	متوسطة
٥	مناقشة مدى تلبية السياسة التعليمية لاحتياجات سوق العمل وخطط التنمية الشاملة.	١,٩٠	.٦٥٦	متوسطة
١٣	مراجعة السياسات المتعلقة بمجال البحث العلمي وآليات توظيفه.	١,٩٠	.٧٢٦	متوسطة
١٦	الاستعانة بالتجارب العالمية في مناقشة النظام التعليمي بالسلطنة.	١,٩٠	.٧٥٩	متوسطة
٢٦	إبداء الرأي في الأمور المتعلقة بصنع السياسة التعليمية والمجالات ذات العلاقة بالتعليم.	١,٩٠	.٦٩٢	متوسطة
١٤	متابعة تفعيل التقنيات الحديثة ودعم الابتكار في النظام التعليمي.	١,٨٨	.٦٧٠	متوسطة
١٧	إجراء الدراسات البحثية التي تهدف لدراسة النظام التعليمي.	١,٨١	.٧٤٠	متوسطة
٢٥	الاطلاع على إنجازات وزارة التربية والتعليم بشكل متواصل.	١,٧٩	.٧٥٠	متوسطة
٧	مراجعة السياسات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية وتطوير أدائها في النظام التعليمي.	١,٧٩	.٧١٧	متوسطة
١٢	متابعة وضع التعليم في مختلف المراحل الدراسية.	١,٧٩	.٨١٣	متوسطة
١٨	تقييم النظام التعليمي وتطور منجزاته بشكل دائم.	١,٧٦	.٧٥٩	متوسطة
١٠	التركيز على المواضيع ذات الصلة بالطالب وكيفية الارتقاء به من مختلف الجوانب.	١,٧٦	.٦٩٢	متوسطة
١٩	رفع تقارير المجلس بشكل دائم وعاجل إلى وزارة التربية والتعليم.	١,٧٦	.٨٥٠	متوسطة
٢١	مراجعة اللوائح التعليمية لوزارة التربية والتعليم بصفة دائمة.	١,٧٦	.٨٢١	متوسطة
٢٧	مناقشة الأمور المتعلقة بصنع السياسة التعليمية مع وزارة التربية والتعليم.	١,٧٤	.٧٩٨	قليلة
١١	متابعة مستجدات المناهج الدراسية من حيث مناسبتها للمجتمع العماني.	١,٦٤	.٧٥٩	قليلة
٦	المشاركة في وضع استراتيجيات وخطط النظام التعليمي.	١,٦٠	.٦٢٧	قليلة
٣	مراقبة النظام التعليمي(مدخلاته، وعملياته، ومخرجاته).	١,٥٧	.٦٣٠	قليلة
٢٣	إبداء الرأي في المناهج الدراسية ومدى مناسبتها للمراحل المختلفة.	١,٥٥	.٧٣٩	قليلة
٢٤	المشاركة في اتخاذ القرارات التربوية الكبرى التي تؤثر في النظام التعليمي.	١,٥٥	.٧٣٩	قليلة
٨	مشاركة وزارة التربية والتعليم في بناء معايير للأداء التعليمي والمناهج الدراسية والمعلمين.	١,٤٥	.٦٣٣	قليلة
٤	مساءلة القائمين على النظام التعليمي عن التقصير في تقديم الخدمات التعليمية.	١,٣٣	.٦١٢	قليلة
٩	مراجعة توزيع الموارد التربوية والمالية في النظام التعليمي.	١,٣٣	.٥٧٠	قليلة

ويظهر جدول (٣) أن المتوسطات الحسابية لآليات ممارسات المجالس البرلمانية في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان من وجهة نظر أعضاء مجلس عمان تراوحت (٢,٧٦ و ١,٢٤) تمثل أعلاها في فقرة (الالتزام بالفكر السامي لجلالة السلطان فيما يتم رفعه لوزارة التربية والتعليم حول صنع السياسة التعليمية) وحصلت على متوسط حسابي (٢,٧٦) بدرجة ممارسة كبيرة، ويعزى ذلك إلى الفكر السامي لجلالة السلطان يمثل المرجعية الأساسية للمجالس والمؤسسات في السلطنة على اختلافها، وهذا يتفق مع دراسة(Al'Abr, 2015؛ اليافعي، ٢٠١٦؛ الفارسي، ٢٠١١)، وحل ثانياً فقرة (رفع التوصيات المنبثقة عن لجان المجلس إلى وزارة التربية والتعليم حول صنع السياسة التعليمية) بمتوسط حسابي(٢,٢٦) وبدرجة ممارسة كبيرة، ويعزى ذلك إلى أن إعداد التقارير ورفعها من المهام التي تترتب على عمل اللجان في المجلس.

فيما جاءت الفقرات (عقد لقاءات تربوية مع الطلبة للنظر في مشكلاتهم وتطلعاتهم، وعقد لقاءات مشتركة مع عينات واسعة من أولياء أمور الطلبة وممثلي مجالس الآباء والأمهات حول القضايا ذات الصلة بالتعليم) في المراتب الأخيرة بدرجة ممارسة قليلة، وهذا يعزى إلى ندرة إشراك المجتمع في صنع السياسات التعليمية، ومحدودية الفرص المتاحة لمشاركة المواطن في إبداء الرأي والمناقشة في صنع السياسة التعليمية، ويتفق هذا مع ما أشارت إليه دراسة اليافعي (٢٠١٦) التي أوضحت أن هناك ضعفًا في المشاركة المجتمعية في صنع السياسة التعليمية ودراسة الحبسي (٢٠١١) التي أوضحت عن ضعف المشاركة المجتمعية في القرار التربوي، ودراسة اليافعي (٢٠١٦) التي أظهرت أن هناك ضعفًا في المشاركة المجتمعية في صنع السياسة التعليمية. وحلت عبارة (مساءلة وزارة التربية والتعليم عن الإخفاقات في النظام التعليمي) في المرتبة ١٨ بدرجة ممارسة قليلة وبمتوسط حسابي بلغ (١,٤٠)، وهذا يتفق مع ما ورد في السؤال الأول في عبارة (مساءلة القائمين على النظام التعليمي عن التقصير في تقديم الخدمات التعليمية) والتي حصلت على درجة ممارسة قليلة، ويعزى ذلك إلى قلة ممارسة هذا الاختصاص من قبل أعضاء المجلس.

السؤال الثالث: ما المقترحات لتطوير ممارسات المجالس البرلمانية في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان من وجهة نظر أعضاء مجلس عمان؟

للإجابة عن السؤال الثالث تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، للتعرف على درجة حاجة المجالس البرلمانية في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان لتطوير ممارساتها من وجهة نظر أعضاء مجلس عمان كما يوضحها الجدول رقم (٤):

ويظهر جدول (٤) أن عددًا كبيرًا من فقرات المحور حصل على درجة احتياج لتطوير الممارسة تراوحت بين كبيرة ومتوسطة وبمتوسط حسابي تراوح بين (٢,٥٠، و١,٨٣)، مما يؤكد الحاجة إلى تطوير ممارسة المجالس البرلمانية في صنع السياسة التعليمية

جدول (٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الخاص بآليات الممارسات

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
٢	الالتزام بالفكر السامي لجلالة السلطان فيما يتم رفعه لوزارة التربية والتعليم حول صنع السياسة التعليمية.	٢,٧٦	.٥٣٢	كبيرة
٦	رفع التوصيات المنبثقة عن لجان المجلس إلى وزارة التربية والتعليم حول صنع السياسة التعليمية.	٢,٢٦	.٧٩٨	كبيرة
٥	المشاركة في الندوات واللقاءات التي تعقدها وزارة التربية والتعليم لمناقشة آليات صنع السياسة التعليمية.	٢,١٢	.٧٧٢	كبيرة
٨	إتاحة الفرصة لأعضاء المجلس بالمشاركة في الفعاليات والمناشط التعليمية المختلفة التي تقيمها وزارة التربية والتعليم.	٢,١٢	.٧٧٢	كبيرة
٩	إجراء الدراسات البحثية المختلفة حول المواضيع ذات الصلة بصنع السياسة التعليمية.	٢,١٢	.٨٠٣	كبيرة
٢٠	الاستعانة بتوصيات مجلس البحث العلمي فيما يخص صنع السياسة التعليمية.	٢,٠٥	.٧٩٥	كبيرة
١٠	المشاركة في الملتقيات والمحافل العالمية ذات الصلة بصنع السياسة التعليمية.	٢,٠٠	.٨٥٥	كبيرة
١٩	الاستفادة من الخبرات العالمية في صنع السياسة التعليمية.	١,٩٠	.٨٥٠	متوسطة
٣	عقد المجلس لقاءات متواصلة لأعضائه مع وزارة التربية والتعليم لمناقشة صنع السياسة التعليمية.	١,٨١	.٧٤٠	متوسطة
٤	عقد الندوات وورش العمل التي تحقق مشاركة الأعضاء في تقديم مقترحاتهم في صنع السياسة التعليمية.	١,٧٤	.٧٣٤	قليلة
١٨	عقد لقاءات متواصلة مع مؤسسات التعليم العالي لمناقشة آرائهم وملاحظاتهم في النظام التعليمي.	١,٦٩	.٧٤٩	قليلة
١١	مطالبة وزارة التربية والتعليم بالتوضيحات حيال بعض إشكاليات النظام التعليمي.	١,٦٤	.٧٥٩	قليلة
١٧	مناقشة ممثلي القطاع الخاص لمعرفة آرائهم حول النظام التعليمي في السلطنة.	١,٦٢	.٧٦٤	قليلة
١٦	الاستعانة بالخبراء في تقييم النظام التعليمي.	١,٦٠	.٧٩٨	قليلة
٧	الاستعانة بمقترحات فئات المجتمع المختلفة في الأمور المتعلقة بصنع السياسة التعليمية.	١,٥٧	.٧٠٣	قليلة
١٣	عقد لقاءات تربوية مع الكوادر التربوية والتعليمة للنظر في آرائهم حول النظام التعليمي والمشكلات الخاصة بهم.	١,٥٢	.٧٤٠	قليلة
١	استقصاء آراء المواطنين لمشاركة وزارة التربية والتعليم في صنع السياسة التعليمية بالوسائل الإعلامية المختلفة.	١,٤٠	.٦٢٧	قليلة
١٢	مساءلة وزارة التربية والتعليم عن الإخفاقات في النظام التعليمي.	١,٤٠	.٦٦٥	قليلة
١٤	عقد لقاءات تربوية مع الطلبة للنظر في مشكلاتهم وتطلعاتهم.	١,٣١	.٦٠٤	قليلة
١٥	عقد لقاءات مشتركة مع عينات واسعة من أولياء أمور الطلبة وممثلي مجالس الآباء والأمهات حول القضايا ذات الصلة بالتعليم.	١,٢٤	.٥٣٢	قليلة

بسلطنة عمان وقد اتفقت هذه النتيجة مع مقترحات العديد من الدراسات مثل دراسة (Al'Abr, 2015؛ اليافعي، ٢٠١٦؛ الفارسي، ٢٠١١؛ الحبسي، ٢٠١١)، وقد جاءت فقرة (مراعاة نوعية مؤهلات أعضاء المجلس ومستوياتهم التعليمية عند تشكيل اللجان الخاصة بالتربية والتعليم في المجلس) كأول المقترحات بمتوسط حسابي بلغ (٢,٥٠) ويعزى ذلك إلى التباين في نوع مؤهلات أعضاء مجلس عمان الحاليين، والاختلاف بين الأعضاء في الدرجة العلمية، تلتها فقرة (العمل بمبدأ تغليب المصلحة العامة في الأمور المتعلقة بصنع السياسة التعليمية) بمتوسط حسابي (٢,٤٨) ويعزى هذا إلى أن هناك بعض الممارسات لبعض أعضاء المجلس والتي تغلب المصلحة الذاتية على حساب المصلحة العامة، وهذا يتفق مع دراسة الجعفر (٢٠١٧) التي بيّنت أن معظم المقترحات المقدّمة من نواب البرلمان في الكويت في الفترة المذكورة في الدراسة يتجه إلى المنافع المادية الآنيّة، وحلت الفقرات (وجود لجنة خاصة لمتابعة تنفيذ وزارة التربية والتعليم للتوصيات والقرارات المرفوعة من المجلس)، و(عقد لقاءات مشتركة مع المواطنين والفئات المؤثرة في المجتمع حول النظام التعليمي) في المراتب الأخيرة على التوالي وبدرجة متوسطة، ويعزى ذلك إلى رغبة أعضاء مجلس عمان في تطوير الممارسات الداخلية للمجلس أكثر من تطوير الممارسات الداعية لإشراك فئات المجتمع.

الرؤية المقترحة لتفعيل ممارسات المجالس البرلمانية في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان

يضطلع مجلس عمان بشقيه (الدولة والشورى) بالعديد من المهام والاختصاصات التي أسندها النظام الأساسي للسلطنة الصادر بالمرسوم السلطاني ٩٦/١٠١، أو حتى على مستوى ما حددت الصلاحيات التشريعية لكل من المجلسين أكان على إعداد الدراسات، أو تقديم المقترحات، أو مراجعة مشروعات القوانين، وعلى مستوى صنع السياسات التعليمية؛ حيث يقوم المجلس بعدد من المهام وفقاً للجان التعليم في كل من مجلسي الدولة والشورى، ولهذه اللجان دور في إبداء الرأي في السياسات والخطط والبرامج التربوية والتعليمية والبحث العلمي، وغيرها من الأدوار. وبالنظر لتلك المهام والاختصاصات فإنه ليس من اختصاص مباشر لتلك المجالس بصنع أو رسم السياسة التعليمية أو المشاركة في صنعها- وكل ما أنيط بها يتحدد في إبداء الرأي بالسياسات والخطط والبرامج التعليمية الموضوعة؛ لكون السياسات التعليمية توجه وفقاً لتوجهات الحكومة في السلطنة، وتختص برسمها الجهات المعنية بها (مجلس التعليم، ووزارة التربية والتعليم).

وهذا يتفق مع ما أشارت إليه الدراسات السابقة المحلية في هذا المجال فقد أكدت دراسة كل من (Al'Abr, 2015؛ اليافعي، ٢٠١٦؛ الحبسي، ٢٠١١؛ الفارسي، ٢٠١١) أن السياسة التعليمية تُبنى على أساس التوجيهات العليا للحكومة.

وبناء على نتائج الدراسة الحالية فإن ممارسات مجلس عمان

جدول (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الخاص بالحاجة لممارسة المقترحات التطويرية:

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الممارسة
٨	مراعاة نوعية مؤهلات أعضاء المجلس ومستوياتهم التعليمية عند تشكيل اللجان الخاصة بالتربية والتعليم في المجلس.	٢,٥٠	.٧٤١	كبيرة
١٢	العمل بمبدأ تغليب المصلحة العامة في الأمور المتعلقة بصنع السياسة التعليمية.	٢,٤٨	.٨٠٤	كبيرة
١٨	حث أعضاء المجلس على المشاركة الفاعلة حول المواضيع المتعلقة بصنع السياسة التعليمية.	٢,٤٠	.٧٦٧	كبيرة
٧	تمكين المجلس من الحصول على كافة المعلومات المتعلقة بإشكاليات النظام التعليمي.	٢,٣١	.٧٨٠	كبيرة
١٠	تفعيل التعاون المشترك بين وزارة التربية والتعليم والمجلس.	٢,٢٩	.٧٧٤	كبيرة
١١	زيادة الثقة بين لجان التربية والتعليم في المجلس ووزارة التربية والتعليم.	٢,٢٦	.٧٣٤	كبيرة
١	تفعيل الأدوار والمهام المنوطة بأعضاء المجلس فيما يتعلق بأدوارهم التربوية.	٢,٢٤	.٧٥٩	كبيرة
٦	توافر المعلومات حول النظام التعليمي منجزاته وإشكالياته.	٢,٢١	.٧٨٢	كبيرة
٤	وجود رؤية واضحة ومعلنة تربط بين النظام التعليمي وخطط التنمية الشاملة.	٢,١٩	.٧٤٠	كبيرة
٥	زيادة الشفافية والمصداقية في التقارير التي ترد للمجلس من وزارة التربية والتعليم حول النظام التعليمي.	٢,١٩	.٨٠٤	كبيرة
٣	تأطير السياسة التعليمية في السلطنة وإعلانها.	٢,١٠	.٧٢٦	كبيرة
١٥	اعتماد تواريخ زمنية مجدولة حول ردود الموضوعات المرفوعة من المجلس لوزارة التربية والتعليم بشأن النظام التعليمي.	٢,١٠	.٨٢١	كبيرة
١٧	زيادة عدد اللقاءات بين وزارة التربية والتعليم وأعضاء المجلس.	٢,٠٧	.٧٧٨	كبيرة
٩	اعتماد قانون لمساءلة المؤسسات الخدمية في السلطنة والتي منها وزارة التربية والتعليم.	٢,٠٧	.٨٣٨	كبيرة
١٦	زيادة التأثير والمشاركة المجتمعية في صنع السياسة التعليمية.	١,٩٥	.٨٢٥	متوسطة
٢	منح مزيد من الصلاحيات لأعضاء المجلس فيما يخص مساءلة القائمين على النظام التعليمي.	١,٩٣	.٨٣٨	متوسطة
٢١	تشكيل فرق عمل مشتركة ومتواصلة بين وزارة التربية والتعليم والمجلس في المواضيع الخاصة بصنع السياسة التعليمية.	١,٩٠	.٨٥٠	متوسطة
١٤	تخفيف المهام والأعباء الملقاة على أعضاء لجان التربية والتعليم في المجلس لتسهيل متابعة النظام التعليمي.	١,٨٨	.٨٠٣	متوسطة
٢٠	وجود لجنة خاصة لمتابعة تنفيذ وزارة التربية والتعليم للتوصيات والقرارات المرفوعة من المجلس.	١,٨٦	.٨٤٣	متوسطة
١٩	عقد لقاءات مشتركة مع المواطنين والفئات المؤثرة في المجتمع حول النظام التعليمي.	١,٨٣	.٨٨١	متوسطة

تحتاج إلى تطوير عدد من ممارساتها في صنع السياسات التعليمية، فقد أظهرت نتائج الدراسة الحالية أن واقع الممارسة لـــ (مناقشة الأمور المتعلقة بصنع السياسة التعليمية مع وزارة التربية والتعليم) جاءت بدرجة ممارسة قليلة، وكذلك (المشاركة في وضع استراتيجيات وخطط النظام التعليمي) و(إبداء الرأي في المناهج الدراسية ومدى مناسبتها للمراحل المختلفة) و(المشاركة في اتخاذ القرارات التربوية الكبرى التي تؤثر في النظام التعليمي)، بالإضافة إلى أن هناك ضعفًا في دور المجلس في تحقيق التواصل الفعال مع المواطنين وأولياء أمور الطلبة في المواضيع ذات الصلة بالشأن التعليمي، حيث أظهرت الدراسة الحالية ضمن محور آليات ممارسات المجالس البرلمانية أن فقرة (عقد لقاءات مشتركة مع عينات واسعة من أولياء أمور الطلبة وممثلي مجالس الآباء والأمهات حول القضايا ذات الصلة بالتعليم) حصلت على درجة ممارسة قليلة بمتوسط حسابي بلغ (١,٢٤)، وهذا يتفق مع ما أشارت إليه الدراسات السابقة(اليافعي، ٢٠١٦؛ الحبسي، ٢٠١١؛ الفارسي، ٢٠١١) من أن هناك ضعفًا للمشاركة المجتمعية في صنع السياسة التعليمية في السلطنة.

وانطلاقاً من ذلك تتبنى الدراسة الحالية بعض الإجراءات المقترحة لتطوير ممارسات المجالس البرلمانية في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان كالآتي:

أولا: إجراءات مرتبطة بواقع ممارسات المجالس البرلمانية في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان:

- المساهمة في صنع السياسات التعليمية مع وزارة التربية والتعليم ومجلس التعليم.
- مساءلة القائمين على النظام التعليمي عن التقصير في تقديم الخدمات التعليمية؛ للارتقاء بالنظام التعليمي.
- منح مزيد من الصلاحيات لمجلس عمان فيما يتعلق بالمساهمة في صنع السياسات التعليمية.
- المشاركة في اتخاذ القرارات التربوية الكبرى التي تؤثر في النظام التعليمي مع الجهات المعنية بالتعليم.
- تعزيز مشاركة فئات المجتمع مع أعضاء مجلس عمان في صنع السياسات التعليمية.
- مشاركة وزارة التربية والتعليم في بناء معايير للأداء التعليمي والمناهج الدراسية والمعلمين.

ثانيا: إجراءات مرتبطة بآليات ممارسات المجالس البرلمانية في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان:

- مطالبة وزارة التربية والتعليم بالتوضيحات حيال بعض إشكاليات النظام التعليمي.
- الاستعانة بمقترحات فئات المجتمع المختلفة في الأمور المتعلقة بصنع السياسة التعليمية.
- عقد لقاءات تربوية مع الكوادر التربوية والتعليمة للنظر في آرائهم حول النظام التعليمي والمشكلات الخاصة بهم.
- استقصاء آراء المواطنين لمشاركة وزارة التربية والتعليم في صنع السياسة التعليمية بالوسائل الإعلامية المختلفة.
- عقد لقاءات مشتركة مع عينات واسعة من أولياء أمور الطلبة وممثلي مجالس الآباء والأمهات حول القضايا ذات الصلة بالتعليم.

ثالثاً: إجراءات مرتبطة بتطوير ممارسات المجالس البرلمانية في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان:

- مراعاة نوعية مؤهلات أعضاء المجلس ومستوياتهم التعليمية عند تشكيل اللجان الخاصة بالتربية والتعليم في المجلس.
- العمل بمبدأ تغليب المصلحة العامة في الأمور المتعلقة بصنع السياسة التعليمية.
- حث أعضاء المجلس على المشاركة الفاعلة حول المواضيع المتعلقة بصنع السياسة التعليمية.
- تمكين المجلس من الحصول على كافة المعلومات المتعلقة بإشكاليات النظام التعليمي.
- زيادة الشفافية والمصداقية في التقارير التي ترد للمجلس من وزارة التربية والتعليم حول النظام التعليمي.
- تأطير السياسة التعليمية في السلطنة وإعلانها.

توصيات عامة:

- تهيئة المناخ المناسب لتطوير ممارسات المجالس البرلمانية في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان.
- تفعيل التنسيق بين المجالس البرلمانية والجهات المعنية بالتعليم عند صنع السياسات التعليمية.
- ضرورة إشراك الفئات المجتمعية في صنع السياسات التعليمية.
- تفعيل الصلاحيات الممنوحة للجان التعليم في لمجالس البرلمانية للقيام بأدوارها في صنع السياسة التعليمية.
- إجراء المزيد من الدراسات ذات الصلة بالسياسات التعليمية في سلطنة عمان.

المراجع

أبو عمار، ياسر (٢٠١٦). السياسة التعليمية العربية بين الواقع الحالي والمستقبل المرجو. تاريخ الاسترجاع ٢٠١٨/١٢/٥ من الموقع https://www.aljamaa.net/ar/ /

أبو كليلة، هادية محمد رشاد (١٩٩٥). قوى الضغط وصنع السياسية التعليمية: التحدي والاستجابة. مجلة التربية للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية، (١٥)، ٢٨١ – ٣١١.

الألمعي، علي بن عبده (٢٠١٣). أهمية السياسة التعليمية في العملية التعليمية. تاريخ الاسترجاع: ٢٠١٨/١٠/٢٩ ، من الموقع: http://www.al-jazirah.com/2010/20100331/rj1.htm .

بركة، باكيناز عزت (٢٠٠٥). صنع سياسة التعليم الجامعي داخل مجلس الشعب وإشكالية تدخل الجامعات في تحديد المسار. مصر: المؤتمر القومي السنوي الثاني عشر- تطوير أداء الجامعات العربية في ضوء معايير الجودة الشاملة، ٤٠-٧٦.

بغدادي، منار محمد إسماعيل (٢٠٠٥). صنع السياسة التعليمية:

دراسة مقارنة بين كل من مصر وإنجلترا والصين. رسالة دكتوراه غير منشورة، مصر، جامعة القاهرة.

بكر، عبد الجواد (٢٠٠٣). السياسات التعليمية وصنع القرار. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

الثبيتي، خالد بن عواض (٢٠١٦). خبرات عالمية في صنع السياسة التعليمية. تاريخ الاسترجاع ٢٠١٨/١٢/٥ من الموقع http:// dr-khalid2020.blogspot.com/2016/01/blog-post_16.html

جايل، عفاف محمد (٢٠١٣). دور النظم السياسية في صياغة السياسة التعليمية في مصر- دراسة تحليلية. المجلة التربوية، جامعة سوهاج، ٣٤: ٤٠٤ -٤٨٠.

الجعفر، علي عاشور (٢٠١٧). اقتراحات أعضاء مجلس الأمة المتعلقة بشؤون التعليم في الكويت: دراسة تحليلية. دراسات العلوم التربوية، ٤٤ (٤)، ١٥١-١٦٤.

الحبسي، رحمة بنت عبد الله (٢٠١١). واقع المشاركة المجتمعية في صنع القرار التربوي في النظام التعليمي بسلطنة عمان. رسالة ماجستير غير منشورة، سلطنة عمان، جامعة نزوى.

الحربي، سعيد صالح (٢٠١٨). استراتيجية مقترحة لتطوير أداء مديري مكاتب التعليم ومساعديهم في السعودية في ضوء الاتجاهات المعاصرة. المجلة الدولية للأبحاث التربوية، ٤٢، (٢٢)، ٦٤-١٠٦.

الحسين، أحمد مصطفى (٢٠٠٢). مدخل إلى تحليل السياسة العامة. عمان: المركز العلمي للسياسات التعليمية.

حنا، نبيل عبد الله عوض (٢٠١٤). السياسات التعليمية في مصر والولايات المتحدة: دراسة مقارنة. مصر: المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، ٢٢٨، (٣)، ٣١٣-٣٤٢.

رجب، مصطفى (٦ مايو، ٢٠١٥). من قواعد صنع السياسة التعليمية. تاريخ الاسترجاع ٢٠١٨/١٢/٥ من الموقع https:// www.al-sharq.com/opinion/06/05/2015

زون، فضلي، وسليمان، مجدي مارتينيز، ولبابيدي، عبد الرزاق خليل (٢٠١٧). دور البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: الدليل البرلماني. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، والبنك الإسلامي للتنمية.

سالم، رجاء علي عبد المجيد (٢٠٠٠). السياسة التعليمية لمرحلة التعليم الأساسي في مصر للفترة من (١٩٨٠ – ٢٠٠٠). رسالة دكتوراه غير منشورة، مصر: جامعـــة الأزهـــر.

عبد الحميد حكيم، عبد الحميد بن عبد الجميد (٢٠١٢). نظام التعليم وسياسته. القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.

عبد الرحمن، أفين خالد (٢٠١٧). المركز القانوني لعضو البرلمان: دراسة مقارنة، ط ١. القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع.

علي، سعيد إسماعيل (٢٠٠٩). سياسات التعليم في الوطن العربي: رؤية من بعد. مصر: المؤتمر العلمي الرابع لقسم أصول التربية (أنظمة التعليم في الدول العربية - التجاوزات والأمل).

العوفي، محمد بن علي (٢٠١٧). رؤية استراتيجية مقترحة للتعليم من أجل التنمية المستدامة في دول الخليج العربي. أعمال المؤتمر العلمي الدولي: الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية الأردن.

الفارسي، عبد الله بن علي (٢٠١١). تطوير آليات صنع السياسة التعليمية في سلطنة عمان في ضوء خبرات بعض الدول. رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، مصر: جامعة القاهرة.

القضاة، محمد علي (٢٠٠٥). صناعة السياسات التربوية وتنفيذها وتقويمها. تاريخ الاسترجاع ٢٠١٨/١٢/١٢ من الموقع http://www.almualem.net/saboora/showthread.php?t=8209

الكساسبة، محمد مضي (٢٠١٧). أثر السياسات الأكاديمية على الأمن والتنمية المستدامة. المجلة العربية للإدارة، ٣٧، (٣)، ٢٥ – ٤٥.

لشهب، أحمد (د.ت). صنع السياسة التربوية في الجزائر. مجلة الفكر، (١١)، ٢٥٥ – ٢٧٢.

مجلس التعليم (٢٠١٤). مسيرة التعليم في سلطنة عُمان٢٠١٤. سلطنة عمان: مجلس التعليم.

مجلس التعليم (٢٠١٨). اختصاصات المجلس. تاريخ الاسترجاع ٢٠١٢/١٢/٧ من الموقع https://www.educouncil.gov.om/ page.php?scrollto=start&id=14

مجلس الدولة (٢٠١١). النظام الأساسي: سلطنة عمان. مسقط: مجلس الدولة.

مجلس الشورى (٢٠١٨). مجلس الشورى. تاريخ الاسترجاع ١٢-١٢-٢٠١٨ من الموقع https://www.shura.om

محمد، منال عبد الفتاح (٢٠١٠). صنع سياسات التعليم المقارنة باستخدام مدخل السياسة القائمة على الأدلة والإفادة منه في تطوير سياسات التعليم المصري. مصر، مجلة التربية، ١٣. (٣٠)، ٢١٥-٢٨٠.

محمدي سلامت (٢٠١٥). الأداء البرلماني في رسم السياسة العامة في الجزائر. رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة الطاهر مولاي.

مركز الدراسات والبحوث، مؤسسة عمان للنشر والتوزيع (د.ت). دور السياسات التعليمية في تأسيس كفاءات بشرية. مركز الدراسات والبحوث، مؤسسة عمان للنشر والتوزيع.

المنتدى الإسلامي العالمي للتربية (٢٠١٨). السياسة التعليمية في مصر رؤية تحليلية ناقدة. تم الاسترجاع ٢٠١٨/١٢/١٢ من الموقع http://montdatarbawy.com/show/122782.

المنتدى العالمي للتربية (داكار ٢٠٠٠). إطار عمل داكار التعليم للجميع: الوفاء بالتزاماتنا الجماعية. فرنسا: المنتدى العالمي للتربية.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (٢٠١٥). استراتيجية اليونسكو للتعليم ٢٠١٤-٢٠٢١. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

المهدي، ياسر فتحي الهنداوي، والفهدي، ورشد سليمان، ولاشين، محمد عبد الحميد، والشنفري، عبد الله مبارك (٢٠١٤). آليات مقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان من وجهة نظر الباحثين والممارسين. مصر: المجلة الدولية التربوية المخصصة، ٣ (١١): ١٥٣-١٧٤.

النجار، عبد الهادي مبروك محمد (٢٠٠٥). تفعيل الدور الحزبي في صنع السياسة التعليمية بمصر في ضوء خبرات بعض الدول. رسالة دكتوراه غير منشورة، مصر: جامعـــة الأزهـــــر.

وزارة التربية والتعليم، اتحاد المنظمات التربوية النيوزيلندية (٢٠١٧). تقييم النظام التعليمي لسلطنة عمان للصفوف ١ -١٢. سلطنة عمان: وزارة التربية والتعليم.

وزارة الشؤون القانونية (٢٠١٩). مرسوم سلطاني رقم (٨٦/٩٧). سلطنة عمان: وزارة الشؤون.

ويكيبيديا (٢٠١٨). البرلمان. تاريخ الاسترجاع ٢٠١٨/١٢/١٢ من الموقع https://ar.wikipedia.org/wiki/

اليافعي، شريفة بنت عبد الله (٢٠١٦). تطوير آليات المشاركة المجتمعية في صنع السياسة التعليمية في ضوء مبادئ الحوكمة بسلطنة عمان –تصور مقترح. رسالة دكتوراه غير منشورة: جمهورية مصر العربية، جامعة القاهرة.

اليافعي، شريفة عبد الله علي وأبو زيد، وفاء أحمد وجمال الدين، نجوى يوسف (٢٠١٥). صنع السياسات التعليمية: المفهوم والآليات. عالم التربية. المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية.

المراجع الأجنبية:

Akindutire, I. O. (2011). Political Leadership and the Development of Education Programme in Nigeria: Lessons for African Nation. Journal of Education and Practice, 2(8), 19-28.

Al'Abri, K. M. (2015). Higher education policy architecture and policy-making in the Sultanate of Oman: Towards a critical understanding. Unpublished doctoral thesis, Australia, University of Queensland.

Beetham, D. (2006). Parliament and Democracy in the twenty-First Century, Switzerland.Inter-parliamentary Union.

British Ecological Society (2017). Policy Guide: An Introduction to Policy in the UK. British Ecological Society.

Bruns, B. & Schneider, B. R. (2016). Managing the Politics of Quality Reforms in Education: Policy Lessons from Global Experience. International Commission on Financing Global.

Davis, K, C. & Jain, S (2010). Legislative Decision-Making on Education Issues: A Qualitative Study. The Qualitative Report, 15(3), 600-629.

European Commission (2017). Support Mechanisms for Evidence-based Policy-Making in Education. Eurydice Report. Luxembourg: Publications Office of the European Union.

Griffith, G. (2005). Parliament and Accountability the Role of Parliamentary Oversight Committees. Working Paper Submitted For: Conference on Parliament and Accountability in the 21 st Century, Sydney 6-8 October, 4–11.

Haddad, W. D & Demsk Y.T, (1995). Education policy planning process: an applied Framework. Paris: International Institute for Educational Planning.

Jabeen, S.S. & Rafiuddin, A. (2015). Factors Influencing the Education Decision Making Process. Second 21st Century Academic Forum, 5(1), 208-220.

Johnson, J. K (2005). The Role of Parliament in Government. Washington, D.C. World Bank Institute.

Kathy, C. D. & Sachin, J. (2010) Legislative Decision-Making on Education Issues: A Qualitative Study. The Qualitative Report, (3), 600-629.

Kent, N. (2005). Education and Parliament (2001-2005). Education Journal, 85, 31-32.

Reed, N. (2017). Super and Legislators: Actors in the Educational Policy Process on the Kansas Stage. Unpublished doctoral thesis, School of Wichita State University.

UNESCO (2013).UNESCO Handbook on Education Policy Analysis and Programming. Thailand: UNESCO Bangkok Asia and Pacific Regional Bureau for Education.

USA Government (2014). U. S. A Federal Government. USA Government.